

فهرس المواضيع

9	تقديم
11	قائمة في أهم المراجع
13	قائمة المختصرات
15	المخطط العام
17	مقدمة
20	المبحث الأول: التشكل التاريخي للإجراءات الجماعية
20	الفرع الأول: التنظيم المدني لتعثر المدين
21	الفقرة الأولى: قانون بلاد ما بين النهرين
22	الفقرة الثانية: في القانون الروماني
23	الفقرة الثالثة: في التشريع الإسلامي
24	الفقرة الرابعة: في القوانين المعاصرة
25	(1) خصوصية نظام تعثر المدين التاجر
27	(2) التطور التاريخي للإجراءات الجماعية
28	أ) الإجراءات الجماعية الموروثة عن القانون الروماني
28	أ1) مرحلة تشكّل الإجراءات الجماعية
30	أ2) مرحلة تطور الإجراءات الجماعية
31	أ3) مرحلة المقاربة الحديثة للإجراءات الجماعية
34	ب) الإجراءات الجماعية في القانون الأمريكي
36	ج) التشريع الإسلامي
38	(3) تنظيم الإجراءات الجماعية في القانون التونسي
38	أ) مرحلة تقنين الإجراءات الجماعية سنة 1959
38	ب) صدور قانون إنقاذ المؤسسات المارة بصعوبات اقتصادية (1995)
40	ج) إعادة توحيد الإجراءات الجماعية
41	المبحث الثاني: الإطار القانوني الحالي للإجراءات الجماعية
42	الفرع الأول: مفهوم الصعوبة الاقتصادية

42	الفقرة الأولى: الطابع الواقعي لمفهوم «الصعوبة الاقتصادية»
44	(1) وحدة المظهر الخارجي للصعوبة الاقتصادية
45	(2) تعدّد أسباب الصعوبة الاقتصادية
45	أ) المصدر الاقتصادي للصعوبة الاقتصادية
46	ب) المصدر القانوني للصعوبة الاقتصادية
46	ج) المصدر التقني للصعوبة الاقتصادية
47	د) المصدر السياسي للصعوبة الاقتصادية
48	هـ) المصدر الاجتماعي للصعوبة الاقتصادية
48	الفقرة الثانية: الطبيعة المتدرّجة للصعوبة الاقتصادية
49	(1) الصعوبة الاقتصادية بين الإنقاذ والتفليس
50	(2) الصعوبة الاقتصادية في إطار إجراءات الإنقاذ
50	أ) الصعوبة الاقتصادية في الإجراءات الوقائية
51	ب) الصعوبة الاقتصادية في المرحلة العلاجية
54	(3) مفهوم التوقف عن الدفع
55	أ) بيان اختلاف التوقف عن الدفع عن المفاهيم المشابهة
56	ب) عناصر التوقف عن الدفع
56	ب 1) المفهوم التقليدي للتوقف عن الدفع
58	ب 2) عناصر المفهوم المعاصر للتوقف عن الدفع
61	ج) إثبات التوقف عن الدفع
63	الفرع الثاني: مجال انطباق الإجراءات الجماعية
63	الفقرة الأولى: الأشخاص المعنيون بالإجراءات الجماعية
64	(1) التاجر الطرف الأصلي الخاضع للإجراءات الجماعية
65	(2) توسيع قائمة المتفاعلين بالإجراءات الجماعية
66	أ) مراحل التوسع
66	أ 1) الحرفيون
67	أ 2) النشاط الفلاحي
68	أ 3) الكيانات المتصلة بالمؤسسة الاقتصادية
68	- تجمع المصالح الاقتصادية

71	- تجمع الشركات التجارية
72	ب) حدود التوسع
73	3) الشرط المتعلق بالنظام الضريبي
74	الفقرة الثانية: الأشخاص المقصيون
74	1) المؤسسات العمومية
75	2) المؤسسات البنكية والمالية
76	الفرع الثالث: المحكمة المختصة بالنظر في الإجراءات الجماعية
77	الفقرة الأولى: اختصاص المحكمة الابتدائية
77	1) اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية
78	2) اختصاص المحكمة الابتدائية
78	الفقرة الثانية: الدعاوى المرتبطة بالإجراءات الجماعية
79	1) الدعاوى المرتبطة ارتباطا مباشرا بالإجراءات الجماعية
80	2) الدعاوى المرتبطة ارتباطا غير مباشر بالإجراءات الجماعية
82	الفقرة الثالثة: الدعاوى المستثناة
83	الفقرة الرابعة: البعد الدولي للإجراءات الجماعية
83	1) الأنظمة المعتمدة
84	2) الاختيارات التشريعية التونسية

الجزء الأول إجراءات الإنقاذ

القسم الأول الإطار القانوني للإنقاذ

93	الفصل الأول: أهداف الإنقاذ
93	المبحث الأول: المساعدة كهدف عام للإنقاذ
95	الفرع الأول: الحث على المساعدة
99	الفرع الثاني: الإلزام بالمساعدة
100	المبحث الثاني: الأهداف الخاصة للإنقاذ
101	الفرع الأول: تحديد أهداف الإنقاذ

101	الفقرة الأولى: مواصلة المؤسسة لنشاطها
101	الفقرة الثانية: المحافظة على مواطن الشغل في المؤسسة
102	الفقرة الثالثة: الوفاء بديون المؤسسة
104	الفرع الثاني: تحديد طبيعة أهداف الإنقاذ
105	الفقرة الأولى: طبيعة ترتيب الأهداف
107	الفقرة الثانية: أثر طبيعة ترتيب الأهداف على سلطة القاضي
107	(1) المساهمة الإيجابية للقاضي
110	(2) التزام القاضي بأهداف الإنقاذ
113	الفصل الثاني: طبيعة إجراءات الإنقاذ
113	المبحث الأول: الطابع المتعلق بالنظام العام لإجراءات الإنقاذ
114	الفرع الأول: مؤشرات الطابع المتعلق بالنظام العام لإجراءات الإنقاذ
115	الفقرة الأولى: التحديد التشريعي
117	الفقرة الثانية: التحديد القضائي
119	الفرع الثاني: نتائج الطابع المتعلق بالنظام العام لإجراءات الإنقاذ
120	الفقرة الأولى: بالنسبة إلى المؤسسة ومحيطها
120	(1) بالنسبة إلى المؤسسة
120	أ) تحديد سلطات المسير
121	ب) تغليب المصلحة العامة على مصلحة الشركاء
122	(2) تغليب المصلحة العامة على مصلحة الغير المتعامل مع مؤسسة
122	أ) وضعية الدائنين
123	ب) وضعية الأجراء
123	الفقرة الثانية: بالنسبة إلى المؤسسة القضائية
123	(1) الدور الإيجابي للقضاء
124	(2) الدور الإيجابي للنيابة العمومية
125	المبحث الثاني: الطابع الإجرائي لقانون الإنقاذ
125	الفرع الأول: التطبيق الفوري لقانون الإنقاذ
127	الفرع الثاني: طبيعة التدخل القضائي

القسم الثاني إجراءات الإنقاذ

131	الفصل الأول: الإشعار ببيادر الصعوبات الاقتصادية
132	المبحث الأول: الجهة المخولة بتلقي الإشعار
132	الفرع الأول: إحداث لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية
133	الفرع الثاني: وظائف لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية
134	الفقرة الأولى: المرصد الوطني للمعلومات
134	الفقرة الثانية: دور اللجنة في الإنقاذ
134	(1) دور اللجنة في مرحلة الإشعار
135	(2) دور اللجنة في إجراءات الإنقاذ الأخرى
137	المبحث الثاني: الأشخاص المحمول عليهم واجب الإشعار
137	الفرع الأول: الإشعار الصادر من داخل المؤسسة
137	الفقرة الأولى: المسير أو صاحب المؤسسة
138	الفقرة الثانية: الشركاء
140	الفرع الثاني: الإشعار الصادر من خارج المؤسسة
140	الفقرة الأولى: الأشخاص العموميون
140	الفقرة الثانية: المؤسسات المالية
141	الفرع الثالث: مراقب الحسابات
142	الفقرة الأولى: الاسترشاد
143	الفقرة الثانية: تعميق الاسترشاد
143	الفقرة الثالثة: الإشعار
144	المبحث الثالث: مضمون الإشعار
145	الفرع الأول: معايير الإشعار العامة
145	الفقرة الأولى: المعايير المالية
147	الفقرة الثانية: المعايير الاقتصادية
148	(1) مؤشرات المناخ الاجتماعي
148	(2) مؤشرات الإطار القانوني

149	 (3) مؤشرات القدرة التنافسية
149	 الفرع الثاني: معايير الإشعار الخاصة
150	 الفقرة الأولى: خصوصية إشعار تفقدية الشغل
151	 الفقرة الثانية: خصوصية إشعار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
151	 الفقرة الثالثة: خصوصية إشعار مصالح المحاسبة العمومية
151	 الفقرة الرابعة: خصوصية إشعار مصالح الرقابة الجبائية
152	 الفقرة الخامسة: خصوصية إشعار البنوك
152	 الفرع الثالث: إجراءات الإشعار
153	 الفقرة الأولى: الجانب الشكلي للإشعار
153	 الفقرة الثانية: مآل الإشعار
154	 المبحث الرابع: تفعيل الإشعار
155	 الفرع الأول: استدعاء المسير أو صاحب المؤسسة
155	 الفرع الثاني: اتخاذ التدابير
157	 الفصل الثاني: التسوية الرضائية
158	 المبحث الأول: التعهد بمطلب التسوية الرضائية
158	 الفرع الأول: تقديم الطلب
160	 الفقرة الأولى: التعريف بالمؤسسة
160	 الفقرة الثانية: المعطيات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للمؤسسة
161	 (1) المعطيات المتعلقة بالجانب الاجتماعي
161	 (2) المعطيات المتعلقة بتحديد ذمة المؤسسة المالية
162	 (3) المعطيات المحاسبية للمؤسسة
162	 الفقرة الثالثة: أسباب تقديم المطلب
163	 الفرع الثاني: شروط الانتفاع بالتسوية الرضائية
163	 الفقرة الأولى: الشروط الذاتية
164	 الفقرة الثانية: الشرط الموضوعي
164	 الفرع الثالث: قرار رئيس المحكمة الابتدائية
164	 الفقرة الأولى: رفض الطلب

165	الفقرة الثانية: الموافقة على المطلب
166	الفرع الرابع: القرارات المصاحبة
166	الفقرة الأولى: تعيين المصالح
167	(1) الشروط الواجب توافرها في المصالح
167	(أ) شرط الكفاءة
168	(ب) شرط الحياد
169	(ج) شرط الموضوعية
169	(2) النظام القانوني للمصالح
170	الفقرة الثانية: الإجراءات المساعدة
172	(1) مساعدة المصالح
172	(2) المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي للمؤسسة
173	المبحث الثاني: آلية الإنقاذ في التسوية الرضائية
173	الفرع الأول: مرحلة إعداد الاتفاق
173	الفقرة الأولى: أطراف الاتفاق
174	الفقرة الثانية: مضمون الاتفاق
176	الفرع الثاني: مرحلة نفاذ الاتفاق
176	الفقرة الأولى: المصادقة على الاتفاق
177	(1) المصادقة الوجوبية
177	(2) المصادقة الاختيارية
179	الفقرة الثانية: إشهار الاتفاق
179	الفقرة الثالثة: فسخ الاتفاق
179	(1) الفسخ المترتب على إخلال المدين بالتزاماته
181	(2) الفسخ المترتب على التوقف عن الدفع
182	المبحث الثالث: مآلات التسوية الرضائية
182	الفرع الأول: مآلات النجاح
182	الفرع الثاني: مآلات الفشل

185	الفصل الثالث: التسوية القضائية
185	المبحث الأول: التعهد بطلب التسوية القضائية
186	الفرع الأول: الأشخاص المخولون بتقديم مطلب الانتفاع بالتسوية القضائية
186	الفقرة الأولى: الطلب المقدم من المدين
187	الفقرة الثانية: الطلب المقدم من الشريك
189	الفقرة الثالثة: الطلب المقدم من الدائن
190	الفرع الثاني: شروط الانتفاع بالتسوية القضائية
190	الفقرة الأولى: الشرط المتعلق بمكونات المطلب
191	الفقرة الثانية: الشرط المتعلق بالصعوبة الاقتصادية
192	المبحث الثاني: القرار المتعلق بطلب الانتفاع بالتسوية القضائية
193	الفرع الأول: الحل المباشر
195	الفرع الثاني: افتتاح فترة مراقبة
196	الفقرة الأولى: المتصرف القضائي
196	(1) الدور الموكل للمتصرف القضائي
196	(أ) الأعمال المتعلقة بالإحاطة بالوضعية الاقتصادية للمؤسسة
197	(ب) الأعمال المتعلقة بالتصرف في المؤسسة
198	(ج) الأعمال المتعلقة بإعداد برنامج إنقاذ
200	(2) الإطار القانوني للمتصرف القضائي
200	(أ) الشروط المتعلقة بالمتصرف القضائي
201	(ب) تقييد أهلية المتصرف القضائي
202	(ج) مسؤولية المتصرف القضائي
203	الفقرة الثانية: القاضي المراقب
203	(1) الأعمال المتعلقة بإعداد برنامج الإنقاذ
204	(2) الأعمال المتعلقة بحل المنازعات
204	(أ) في علاقة بالمتصرف القضائي
205	(ب) في علاقة المحكمة
206	(3) تقديم برنامج الإنقاذ للمحكمة

206	الفقرة الثالثة: الحلول الممكنة لبرنامج الإنقاذ
207	(1) مواصلة المؤسسة لنشاطها
207	(2) الحلول الأخرى
207	أ) إحالة المؤسسة
208	ب) كراء المؤسسة
209	ج) كراء المؤسسة كراء مشفوعا بالإحالة
209	د) إعطاء المؤسسة في إطار وكالة حرة
211	الفقرة الرابعة: الإجراءات المصاحبة
212	(1) إجراءات تتعلق بالدائنين
213	(2) تحجيرات تتعلق بالمدين
214	(3) إجراءات تتعلق بالعقود
215	أ) الإلزام بمواصلة بعض العقود
215	ب) الإلزام بإنهاء بعض العقود
217	المبحث الثالث: برنامج الإنقاذ
218	الفرع الأول: محتوى برنامج الإنقاذ المتعلق بمواصلة النشاط
218	الفقرة الأولى: آليات حل مواصلة النشاط
218	(1) الآليات المتعلقة بالدائنين
219	أ) على مستوى نسبة مشاركة الدائنين
219	ب) على مستوى إلزام الدائنين بالتنازلات
220	ج) على مستوى تغيير طبيعة الدين
221	(2) الآليات المتعلقة بالمؤسسة
221	أ) تحديد سلطات المدين
223	ب) تغيير الشكل القانوني للمؤسسة
224	ج) الزيادة في رأس مال المؤسسة
226	د) التفويت في بعض ممتلكات المؤسسة
226	هـ) إمكانية اعتماد آليات إضافية
228	(3) الآليات المتعلقة بعقود الشغل

229	الفقرة الثانية: عوارض حلّ مواصلة النشاط
230	(1) إخلال المدين بتعهداته
231	(2) تبديل الإطار العام لبرنامج الإنقاذ
232	الفرع الثاني: الإجراءات المتعلقة بالحلول الأخرى
233	الفقرة الأولى: الإجراءات المشتركة
233	(1) الإقرار القضائي للحلّ
233	(2) الإعداد المادي لتنفيذ الحلّ
234	الفقرة الثانية: الإجراءات الخاصة
234	(1) الإجراءات الخاصة بالإحالة
234	أ) عناصر عرض الإحالة
235	ب) تنفيذ الإحالة
237	(2) الإجراءات الخاصة بالكراء
237	أ) محتوى كراس الشروط
237	ب) تنفيذ حل الكراء
238	المبحث الرابع: الوضعيات المرتبطة بالمدين
239	الفرع الأول: خصوصية وضع بعض الدائنين
239	الفقرة الأولى: استفادة الدائنين من إجراءات الإنقاذ
240	(1) نشأة الامتياز في إطار التسوية الرضائية
240	(2) نشأة الامتياز في إطار التسوية القضائية
241	الفقرة الثانية: خصوصية الدين العمومي
242	(1) التوجه نحو إبداء نوع من الليونة
244	(2) اشتراط موافقة وزير المالية
245	الفرع الثاني: خصوصية وضع الكفيل
246	الفقرة الأولى: نظام الكفيل في ظلّ قانون الإنقاذ لسنة 1995
249	الفقرة الثانية: نظام الكفيل في ظلّ قانون الإنقاذ لسنة 2016
250	الفقرة الثالثة: الحلّ المحقق للتوازن المطلوب
253	المبحث الخامس: مآل التسوية القضائية
253	الفرع الأول: توزيع الأموال على الدائنين

254	الفقرة الأولى: مصادر الأموال القابلة للتوزيع
254	الفقرة الثانية: ضوابط عملية توزيع الأموال
255	(1) توقيت التوزيع
255	(2) ترتيب الدائنين
256	الفرع الثاني: حكم ختم التسوية القضائية

الجزء الثاني

التفليس

القسم الأول

إجراءات الدخول في التفليس

263	الفصل الأول: حكم التفليس
263	المبحث الأول: شروط التصريح بالتفليس
263	الفرع الأول: الشروط الذاتية
264	الفقرة الأولى: الأشخاص المعنيون بالتفليس
265	الفقرة الثانية: الأشخاص المخوّلون بطلب التصريح بالتفليس
265	(1) الطلب المقدم من المدين
266	(2) الطلب المقدم من الدائن
266	(3) الطلب المقدم من النيابة العمومية
267	(4) التعهد التلقائي من المحكمة
267	(5) الأطراف المنضمة لدعوى التصريح بالتفليس
268	الفرع الثاني: الشرط الموضوعي
268	الفقرة الأولى: طبيعة الصعوبة الاقتصادية
269	(1) شرط التوقف عن الدفع
270	(2) شرط الوضعية الميؤوس منها
270	الفقرة الثانية: الحالات المبنية على افتراض طبيعة الصعوبة الاقتصادية
271	المبحث الثاني: طبيعة حكم التفليس
272	الفرع الأول: اختلاف طبيعة الأحكام القضائية
272	الفقرة الأولى: معيار التفرقة

273	الفقرة الثانية: الطابع المزدوج للأحكام القضائية
275	الفرع الثاني: الطبيعة المزدوجة لحكم التفليس
275	الفقرة الأولى: الطبيعة الكاشفة لحكم التفليس
276	الفقرة الثانية: الطبيعة المنشئة لحكم التفليس
277	(1) في علاقة بالأموال
277	(2) في علاقة بالأشخاص
278	المبحث الثالث: الطعن في حكم التفليس
279	الفرع الأول: النظام القانوني للاستئناف
280	الفرع الثاني: الآثار القانونية للاستئناف
281	الفصل الثاني: آثار حكم التفليس
281	المبحث الأول: الآثار الإجرائية
281	الفرع الأول: تحديد تاريخ التوقف عن الدفع
282	الفقرة الأولى: التحديد القضائي
283	الفقرة الثانية: التحديد التشريعي
284	الفقرة الثالثة: الطابع المتغير لتاريخ التوقف عن الدفع
285	(1) الأطراف المخولة بطلب مراجعة تاريخ التوقف عن الدفع
286	(1) سقوط الحق في طلب المراجعة تاريخ التوقف عن الدفع
287	الفرع الثاني: تعيين الأشخاص القائمين على إجراءات التفليس
287	الفقرة الأولى: أمين الفلسة
288	الفقرة الثانية: القاضي المتدب
290	الفقرة الثالثة: ممثل الدائنين والعمال
290	المبحث الثاني: الآثار المتعلقة بالأطراف
291	الفرع الأول: آثار حكم التفليس بالنسبة إلى المدين
292	الفرع الثاني: آثار حكم التفليس بالنسبة إلى الدائنين
292	الفقرة الأولى: في علاقة بإجراءات التنفيذ الفردي
293	الفقرة الثانية: في علاقة بفوائض الديون
293	الفقرة الثالثة: في علاقة بآجال الديون

294	الفقرة الرابعة: الآثار الخاصة بالعلاقة الكرائية
295	الفرع الثالث: نظام فترة الريبة
295	الفقرة الأولى: الحيز الزمني لفترة الريبة
296	(1) عدم ثبات فترة الريبة
297	(2) انعدام فترة الريبة
298	الفقرة الثانية: النظام القانوني لفترة الريبة
299	(1) بطلان الأعمال المنجزة خلال فترة الريبة
300	(أ) البطلان الوجوبي
302	(ب) البطلان الاختياري
303	(1) دعوى إبطال تصرفات المدين في فترة الريبة
303	(أ) المحكمة المختصة بدعوى إبطال تصرفات المدين في فترة الريبة
304	(ب) المدّعون في دعوى إبطال تصرفات المدين في فترة الريبة
305	(ج) تقادم دعوى إبطال تصرفات المدين في فترة الريبة
306	(د) الآثار القانونية لدعوى بطلان تصرفات المدين في فترة الريبة

القسم الثاني إجراءات تنفيذ التفليس

309	الفصل الأول: تفعيل التفليس
309	المبحث الأول: إدارة أموال المدين
309	الفرع الأول: إحصاء أموال المدين
310	الفقرة الأولى: وضع الأختام على ممتلكات المدين
311	الفقرة الثانية: جرد ممتلكات المدين
313	الفرع الثاني: تعهّد أمين الفلسة بأموال المدين
313	الفقرة الأولى: حفظ أموال المدين
315	الفقرة الثانية: جمع ممتلكات المدين
316	المبحث الثاني: تحرير الديون
317	الفرع الأول: التصريح بالديون
318	الفرع الثاني: تحديد قائمة الدائنين

320	المبحث الثالث: تصفية أموال المدين
321	الفرع الأول: استكمال عمليات جمع أموال المدين
321	الفقرة الأولى: استخلاص الديون
322	الفقرة الثانية: مطالبة الشركاء بدفع مساهماتهم
322	الفقرة الثالثة: بيع ممتلكات المدين
323	الفرع الثاني: الرجوع ببعض الحقوق على الفلسة
323	الفقرة الأولى: تعدد المدينين
325	الفقرة الثانية: الاستظهار بحق الاستحقاق تجاه المدين المفلس
325	(1) موضوع الاستحقاق
325	أ) الأوراق التجارية والسندات
326	ب) البضائع
326	(2) آلية الاسترداد
327	الفقرة الثالثة: ممارسة حق الحبس
328	الفرع الثالث: ترتيب الدائنين
329	الفرع الرابع: توزيع الأموال
330	الفقرة الأولى: الامتياز المدعم
331	الفقرة الثانية: الديون الموثقة بامتياز أو رهن
331	الفقرة الثالثة: التزاحم بين الدائنين
333	الفصل الثاني: مآلات التفليس
333	المبحث الأول: حلول التفليس
334	الفرع الأول: الختم العادي للفلسة
334	الفرع الثاني: الختم الاستثنائي لأعمال الفلسة
335	الفقرة الأولى: ختم الفلسة لانعدام مصلحة الدائنين
335	الفقرة الثانية: ختم الفلسة لانعدام أموال المدين
335	المبحث الثاني: المسؤولية المترتبة على التفليس
336	الفرع الأول: الجزاءات المدنية
336	الفقرة الأولى: المسؤولية المدنية

336	1) مسؤولية أمين الفلسة
337	2) مسؤولية الغير
339	الفقرة الثانية: الجزاءات المدنية الأخرى
340	الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية
341	الفقرة الأولى: جريمة عدم تقديم المحاسبة
342	الفقرة الثانية: جريمة عدم التصريح بالتوقف عن الدفع
343	الفقرة الثالثة: جريمة الخيانة في إدارة أموال الفلسة
343	الفقرة الرابعة: جريمة التسبب في الإفلاس
344	1) جريمة التسبب الاحتيالي في الإفلاس
344	أ) الركن المادي للجريمة
347	ب) الركن المعنوي للجريمة
347	2) جريمة التسبب التقصيري في الإفلاس
348	أ) الإطار العام للجريمة
349	ب) الأفعال المادية لجريمة التسبب التقصيري في الإفلاس
350	3) جريمة المساعدة على التسبب في الإفلاس
351	المبحث الثالث: الدعاوى المرتبطة بالتفليس
351	الفرع الأول: دعوى سدّ العجز
351	الفقرة الأولى: الإطار العام لدعوى سدّ العجز
354	الفقرة الثانية: شروط دعوى سدّ العجز
354	1) عجز الأصول عن سداد الديون
354	2) صفة القائم بالدعوى
356	1) صفة المدعى عليهم
358	الفقرة الثالثة: النظام القانوني لدعوى سدّ العجز
359	1) المحكمة المختصة بالنظر في دعوى سدّ العجز
360	2) خصوصيات الحكم الصادر في دعوى سدّ العجز
361	3) تقادم دعوى سدّ العجز
364	الفرع الثاني: دعوى سحب الفلسة

- 365 الفقرة الأولى: التطور التاريخي لدعوى سحب الفلسة
- 367 الفقرة الثانية: النظام القانوني لدعوى سحب الفلسة
- 367 (1) شروط القيام بدعوى سحب الفلسة
- 368 أ) شرط التصريح بتفليس الشركة
- 368 ب) طبيعة الأشخاص المعنيين بسحب الفلسة
- 369 ج) طبيعة الأخطاء المبررة لسحب الفلسة
- 369 ج1) التستر بالشركة لإخفاء التصرفات الشخصية
- 370 ج2) القيام بأعمال لمصلحته الخاصة
- 370 ج3) التصرف في مكاسب الشركة كما لو كانت مكاسبه الشخصية
- 371 (2) الطبيعة الخاصة لدعوى سحب الفلسة
- 371 أ) الأساس القانوني لدعوى سحب الفلسة
- 372 ب) اختلاف دعوى سحب الفلسة على الدعاوى المشابهة لها
- 373 ج) طبيعة الشروط المتعلقة بدعوى سحب الفلسة
- 375 (3) الخصوصيات الإجرائية لدعوى سحب الفلسة
- 375 أ) تقادم دعوى سحب الفلسة
- 375 ب) إشهار حكم سحب الفلسة
- 377 (4) الآثار القانونية للتصريح بسحب الفلسة
- 377 أ) خضوع المحكوم ضده لإجراءات الفلسة
- 377 ب) تسليط جزاءات إضافية على المسحوب عليه الفلسة
- 378 الفقرة الثالثة: تعدد الأطر القانونية لدعوى سحب الفلسة
- 378 (1) سحب الفلسة في إطار تجمع المصالح الاقتصادية
- 379 (2) سحب الفلسة في إطار تجمع الشركات التجارية
- 380 الفرع الثالث: الدعوى البليانية
- 382 الفقرة الأولى: ارتباط الدعوى البليانية بالإجراءات الجماعية
- 384 الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للدعوى البليانية في الإجراءات الجماعية
- 384 (1) الطبيعة الأصلية أو الاحتياطية للدعوى
- 385 (2) طبيعة القائمين بالدعوى



386	الفقرة الثالثة: الفائدة العملية للدعوى البليانية في إطار الإجراءات الجماعية
386	(1) مساندة القيام على أساس فترة الريبة
388	(2) تجاوز انعدام إمكانية القيام على أساس فترة الريبة
391	الفهرس الأبجدي
397	فهرس المواضيع